الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة وأثره في قرارات الاستثمار
دراسة تطبيقية في شركة المنصور للصناعات الدوائية

أ.م.د. سطم صالح حسين
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
satam.hussein@gmail.com

الباحث: حسين سبع خميس
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
Hussin.sba@gmail.com

المستخلص:

يعد مدخل القياس المبني على أساس الكلفة التاريخية والذي تستخدمه الشركة عينة البحث غير ملائم وخاصاً مع تسارع التغيرات الاقتصادية والتطور التكنولوجي، وذلك لعدم أخذه لهذه التغيرات بنظر الاعتبار عند قياس الموجودات الثابتة، لذلك تم اللجوء إلى مدخل القيمة العادلة لقياس الموجودات، ونتيجة لذلك ظهر مصطلح الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة.

بناءً على ذلك فان البحث يهدف إلى بيان مفهوم كل من الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة وقرارات الاستثمار، وكذلك بيان اثر تطبيق اختبار الانخفاض في قرارات الاستثمار التي اتخذتها شركة المنصور للصناعات الدوائية، وتوصلت الدراسة إلى أنه تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة له تأثير في قرارات الاستثمار، وكذلك يحسن من جودة القرارات التي تتخذها الشركة، وهناك قرارات استثمارية مهمة لم تتخذها الشركة تم التوصل اليها عن طريق تطبيق معيار ٣٦، ومن أهم ما توصي به الدراسة هو تطبيق معيار٣٦ من اجل الوصول إلى القيمة الحقيقية للموجودات الثابتة، وكذلك الحصول على معلومات ملائمة لغرض اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

الكلمات المفتاحية: قياس الموجودات الثابتة، الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة، قرارات الاستثمار، استبدال الموجودات، التخلص من الموجودات.

Impairment of assets and their impact on investment decisions
Applied study in Al-Mansour Pharmaceutical Industries

Assist. Prof Dr. Satam Salih Hussein
College of Administration and Economics
Tikrit University

Researcher: Hussein Sbaa khames
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

The historical cost-based measurement input used by the company is not appropriate, especially with the acceleration of economic changes and technological developments. This is not taken into consideration when measuring fixed assets. Therefore, the fair value approach is used to measure the assets. As a result, the term "IAS 36 Impairment of Assets" has been reversed.

Accordingly, the research aims to demonstrate the concept of both the impairment and investment decisions, as well as the effect of applying the test of impairment in investment decisions taken by the Al - Mansour Pharmaceutical Industries Co.

The study found that the application of the IAS 36 Impairment has an impact on investment decisions, as well as improving the quality of decisions taken by the company, and there are important investment decisions not taken by the company reached through the application of IAS 36.

One of the main recommendations of the study is the application of IAS 36 in order to achieve the real value of the fixed assets, as well as obtaining relevance information for the purpose of making rational investment decisions.

Keywords: measurement of fixed assets, impairment of assets, investment decisions, asset replacement, disposal of assets.

المقدمة

تعد المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية ركيزة أساسية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ولكي تنتج تلك المعلومات يقوم المحاسب بقياس العناصر المختلفة المكونة للتقارير المالية ومن ثم الإفصاح عنها ومن هذه العناصر هي الموجودات الثابتة، ونتيجة لأهميتها اصبح محور اهتمام الادبيات المحاسبية هو كيفية قياسها باستخدام القيمة العادلة، وهذا ما نتج عنه ظهور مصطلح جديد وهو الانخفاض في قيمة الموجودات (Impairment of Assets)، والذي ينعكس على قرارات الاستثمار، وان الشركات غالبا ما تستثمر في الموجودات الثابتة لتحصل منها على تدفقات نقدية داخلة تفوق او تعادل تكاليف الاستثمار فيها، وفي حالة ظهور أي مؤشر يدل على انخفاض التدفق النقدي للموجود فان الشركة تعيد النظر في قراراتها بخصوص الموجودات وعمرها الانتاجي والاستثمارات المستقبلية.

يعبر الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة عن الزيادة في القيمة الدفترية للموجود عن القيمة الحقيقية (القيمة القابلة للاسترداد)، ويتطلب اعادة تقييم الموجودات في نهاية كل فترة مالية من أجل اظهار القيمة الحقيقية للموجودات في القوائم المالية وتنزيل الفرق كخسارة انخفاض، وينتج عن تطبيق المعيار ايضاً معلومات تحتاجها الادارة من أجل اتخاذ القرار اللازم بخصوص بقاء الموجودات الحالية وصيانتها او التخلص منها، وذلك بالاعتماد على منافعها المستقبلية والمحسوبة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦).

تتبع الشركات في العراق حالياً مدخل التكلفة التاريخية لقياس الموجودات الثابتة حيث انها تعتمد على المبالغ التي دفعتها الشركة في تاريخ الحصول على الموجود، ولا تعطي اي اهتمام عند القياس للتغيرات الاقتصادية مثل التغير في القوة الشرائية للنقود او حتى التغيرات الاخرى (مثل التطور التكنولوجي) وما تسببه هذه التغيرات من تأثيرات في قيمة الموجودات الثابتة، لذلك أصبح الاهتمام في الوقت الحالي هو قياس الموجودات بمقياس يعطي قيمة حقيقية للموجودات في القوائم المالية، وتكون ملائمة لاتخاذ قرار رشيد فيها.

عند اتخاذ قرار استثماري اقتصادي رشيد في الموجودات الثابتة فان ذلك يتطلب معلومات ملائمة ومن هذه المعلومات هو مقدار المنافع التي تحصل عليها الشركة من الموجود في المستقبل

فاذا كانت هذه المنافع جيدة (لا يوجد خسارة انخفاض) فان الشركة تتخذ قراراً ببقاء الموجود، وأما إذا كانت المنافع منخفضة او معدومة اي لا تساوي مقدار ما استثمر في الموجود (يوجد خسارة انخفاض) فان الشركة تتخذ قراراً بصيانة الموجود او بيعه (استبداله او التخلص النهائي)، وفي ضوء ذلك تناول البحث المحاور التالية.

المحور الأول: منهجية البحث

المحور الثاني: الإطار النظري

المحور الثالث: الجانب العملي

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث

تتجلى مشكلة البحث بأن عدم قياس حالات الانخفاض في قيم الموجودات الثابتة يؤدي إلى عدم امكانية الحصول على القيمة الحقيقية للموجودات، وهذا يؤدي إلى عدم ملائمة قيمة الموجود والمقاسة وفق اسلوب التكلفة التاريخية كمعلومة لاتخاذ القرارات الاستثمارية وبالنتيجة سيؤدي ذلك إلى اتخاذ قرارات استثمار غير رشيدة، لأن المعلومات المنتجة بصورتها الحالية لا تعطي صورة واضحة عن قيمة هذه الموجودات، ويمكن صياغة مشكلة البحث كما يأتي (هل للقياس المحاسبي عن الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة أثر في قرارات الاستثمار)

ثانياً. فرضية البحث: يسعى البحث إلى اختبار الفرضيات التالية.

١. توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين قياس الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة وقرارات الاستثمار.

٢. يوجد أثر ذات دلالة معنوية للقياس المحاسبي لانخفاض قيمة الموجودات الثابتة في قرارات الاستثمار.

ويمكن توضيح العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع من خلال الشكل (١) التالي

الشكل (١) العلاقة بين القياس المحاسبي لانخفاض قيمة الموجودات الثابتة وقرارات الاستثمار

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان.

ثالثاً. أهمية البحث: تعد الموجودات الثابتة المولد الأساسي للتدفقات النقدية لذا فإن لها أهمية كبيرة في الشركات الصناعية، مما يتطلب أن تعطى للقرارات الاستثمارية في هذه الموجودات أهمية كبيرة لما له من تأثير على استمرارية الشركة، وتنبع أهمية البحث من أهمية القرارات الاستثمارية.

رابعاً. هدف البحث: يهدف البحث وبشكل أساسي إلى:

١. بيان مفهوم القياس المحاسبي لانخفاض قيمة الموجودات بشكل أساسي.

٢. عرض لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦) الخاص بانخفاض قيمة الموجودات.

٣. بيان مفهوم القرارات الاستثمارية في الموجودات الثابتة.

٤. معرفة أثر القياس المحاسبي لانخفاض قيمة الموجودات في القرارات الاستثمارية.

٥. إعادة قياس الموجودات الثابتة لشركة المنصور عن طريق تطبيق اختبار انخفاض قيمة الموجودات الثابتة.

خامساً. حدود الدراسة

- **حدود زمانية:** تقتصر الدراسة على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦) على بيانات شركة المنصور لسنة ٢٠١٦.
- **حدود مكانية:** تقتصر الدراسة على تطبيق المعيار الدولي ٣٦ (الانخفاض في قيمة الموجودات) على بيانات شركة المنصور للصناعات الدوائية وبيان مدى تأثيره في قرارات الاستثمار في الموجودات الثابتة.

سادساً. منهج الدراسة

اعتمد البحث على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي حيث تم وفق المنهج الاستنباطي تسليط الضوء على الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة وكذلك القرارات الاستثمارية التي تتخذها الشركة، أما بالنسبة للمنهج الاستقرائي فتم تشخيص المشكلة وهي عدم التزام الشركة بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ سيؤدي إلى اتخاذ قرار استثماري غير رشيد في الموجودات.

سابعاً. الاساليب الاحصائية

اعتمد الباحثان المؤشرات الاحصائية وبما يلائم فرضيات البحث وهي كما يأتي:

١. السلاسل الزمنية لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للشركة عينة البحث.
٢. التكرارات والنسب المئوية: وذلك لمعرفة عدد ونسبة القرارات التي تغيرت والتي لم تتغير في الشركة عينة البحث.
٣. الوسط الحسابي: ويستعمل لمعرفة درجة موافقة عينة البحث لمشكلة البحث.
٤. الانحراف المعياري: ويستعمل لمعرفة مدى تشتت عينة البحث عن درجة الموافقة.
٥. الخطأ المعياري: ويستعمل لمعرفة حدود الوسط الحسابي.
٦. معامل الارتباط: ويستعمل لقياس مدى ارتباط متغيرات البحث مع بعضها وتحديد نوع العلاقة هل هي طردية (موجبة) ام عكسية (سالبة).
٧. معادلة الانحدار اللوجستي: وتستعمل لمعرفة وجود أثر للمتغير المستقل في المتغير التابع.

المحور الثاني: الإطار النظري

أولاً. القياس المحاسبي للموجودات الثابتة

تعد المحاسبة حقل معرفة يختص بالقياس والتوصيل للمعلومات المحاسبية ويتطلب القياس اختيار الأحداث أو الأشياء أو الانشطة وخصائصها التي ترتبط بالشركة، والتي تعتبر ملائمة لاحتياجات المستخدمين بشكل عام او فئة خاصة منهم، ويجب اختيار الخاصية محل القياس قبل البدء بعملية القياس وتشمل الخصائص مثلاً خصائص الطاقة الانتاجية للمباني والمعدات والموارد التي استخدمت عند الاقتناء أو الموارد الضرورية المطلوبة لإحلال الموجودات الثابتة وذلك لغرض التنبؤ واتخاذ القرار.

يعد (Comp bell) من أوائل من اهتم بشأن القياس المحاسبي والذي اعتبر القياس المحاسبي بمثابة إعطاء أرقام للأشياء وفق قوانينه حيث عرفه على أنه "تحديد وتخصيص ارقام لكي تمثل خواص أو سمات لأنظمة مادية استنادا إلى القوانين التي تحكم هذه

الخواص" (عوجه، ٢٠١١: ٣٩-٣٨). كما إن (Stevens) والذي يعد من المنظرين الأوائل في هذا مجال عرف القياس المحاسبي على انه "تعيين أو تخصيص ارقام لأشياء واحداث استنادا إلى قواعد معينة" (كام، ٢٠٠٠ :٦٧٧)، فالأشياء وفق تعريف (Stevens) هي الاحداث نفسها ويقصد بها العقارات والأراضي أو أي موجودات أخرى وغيرها من الاحداث الاخرى أما الخواص فهي سمات خاصة بالأشياء أو الاحداث مثل الطول أو الوزن أو المساحة.

الهدف الرئيس لعملية القياس هو امكانية توفير معلومات اقتصادية تكون ملائمة لصنع واتخاذ القرار، حيث إن الهدف من القياس المحاسبي يتمثل بتوفير معلومات ملائمة وتكون ذات مصداقية عالية (محمود، ٢٠٠٩: ١٤).

ثانياً. مداخل قياس الموجودات الثابتة

يوجد مداخل عدة لقياس الموجودات الثابتة تضمنتها المعايير المحاسبية الدولية (IAS) ومعايير الابلاغ المالي الدولي (IFRS) واهم هذه المداخل هي كالاتي:

أ. **التكلفة التاريخية:** تعد التكلفة التاريخية من أهم مداخل القياس المحاسبي للموجودات الثابتة واقدمها حيث يتم اثبات الموجودات الثابتة حسب سعرها التبادلي الفعلي ويمثل النقد أو ما يعادل النقد المدفوع أو نشوء التزام مع طرف خارجي مقابل امتلاك الموجود الثابت، والتي تعتبر تكلفة فعلية حقيقية لحظة وقوع الحدث، والتكلفة هي اساس الإثبات المحاسبي والذي يعتبر موثق بمستندات ثبوتية وتعتبر هذه المستندات دليل مادي يوفر امكانية التثبت من صحة العمليات والاحداث الاقتصادية، وتتسم البيانات المالية وفق التكلفة التاريخية بالتمثيل الصادق والموضوعية وتعد بعيدة عن التحيز الشخصي، وتبقى الشركة ملتزمة بتسجيل الموجودات الثابتة وفق التكلفة التاريخية عند الحصول عليها وهذا يعتبر قيد على ملاءمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات (مطر والسويطي، ٢٠١٢: ١٦٣).

ب. **القيمة العادلة:** تعد المحاسبة نشاط خدمي يهدف إلى تقديم معلومات إلى المستخدمين تتسم بالملاءمة وتمثيلها الصادق لواقع الشركة، وبالرغم من أن مدخل التكلفة التاريخية أول المداخل واكثرها استخداماً وتمثيلاً صادقاً في القياس المحاسبي إلا انه لا تتسم مخرجات هذا المدخل بالملائمة لأنها تمثل قيمة الحدث الاقتصادي في تاريخ التملك أو الاكتساب، لكن ومع مرور الزمن لا تمثل المعلومات التاريخية قيمة الحدث ولا تعتبر ملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، ولمواجهة القصور في التكلفة التاريخية، حيث ان التغيرات الواسعة التي حدثت في عالم الاعمال، قد انعكس على وظيفة القياس المحاسبي في الفترات السابقة، وبالتالي أصبح من الواجب اعلام مستخدمي التقارير المالية بالقيمة الحالية الحقيقية للمركز المالي للشركة (علاوي، ٢٠١٤: ١٦٤٧).

نتيجة لذلك بدأ التوجه نحو مفهوم القيمة العادلة كأسلوب للقياس وتعرف على انها "السعر الذي يمكن تسلمه عند بيع موجود ما، أو يمكن دفعه لتسوية التزام ما في عملية منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس" (FASB, 2007: 2).

أما معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) ومجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) فقد اعطت تعريفاً للقيمة العادلة ويعتبر مشابهاً لتعريف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) وعرفت على انها المبلغ الذي يمكن الشركة من مبادلة موجود بموجود اخر، "أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في معاملة على اساس تجاري"(IASB & IFRSs, 2008).

يؤكد دعاة التحول للقيمة العادلة بانها تعطي لمستخدمي المعلومات المحاسبية صورة أكثر دقة للمخاطر التي من الممكن ان تتعرض لها الشركة، وذلك لان التقييم وفق القيمة العادلة يكشف عن القيمة الحقيقية لموجودات ومطلوبات الشركة (Bignon et al, 2009: 14)، بالإضافة إلى ذلك ان التقييم وفق القيمة العادلة يعكس ظروف السوق الحالية وبالتالي توفير المعلومات في الوقت المناسب، وتكون ملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية (Laux & Leuz, 2009: 4).

ثالثاً. الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة

يوجد نوعين من الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة وكما يأتي:

أ. **الاندثار:** الاندثار هو النقص التدريجي في قيمة الموجود الثابت نتيجة التآكل والتقادم والاستعمال، وهو ذلك الجزء من تكلفة الموجود الثابت الذي لا يمكن استرداده عند الاستغناء عن الموجود الثابت، أما مخصص الاندثار هو الجزء المكمل لتكاليف الشركة خلال فترة الاحتفاظ بالموجود، يعرف الاندثار من المنظور المالي على انه المبالغ التي تقتطع من كلفة الموجودات الثابتة مقابل تناقص منفعتها الاقتصادية، لان الموجودات الثابتة لا تحتفظ بنفس المنافع طول فترة حياتها (الزبيدي، ٢٠٠٦: ٣٠٣-٣٠٥).

ب. **الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة:** تستخدم الشركة الموجودات الثابتة من أجل المساهمة في توليد تدفقات نقدية أو منافع مستقبلية على ان تساوي أو تفوق تكلفة الحصول على هذه الموجودات، أما اذا كانت هذه المنافع المستقبلية لا تغطي تكلفة الحصول على الموجودات، فإن هذه الموجودات قد تعرضت لانخفاض القيمة وهو ما يعرف "بانخفاض قيمة الموجودات الثابتة"، وقد تناولت العديد من المعايير تعريف الانخفاض في القيمة الا ان جميع التعاريف في هذه المعايير تعبر عن نفس المضمون مثل المعيار الامريكي (SFAS NO.144) حيث تم تعريفه بانه الزيادة في القيمة الدفترية للموجودات طوية الاجل عن القيمة العادلة لها، وعرفه المعيار الدولي (IAS NO.36) على انه "زيادة القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد للموجود الثابت"(الجعفر، ٢٠١١: ١٥).

يهدف المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ الخاص بانخفاض قيمة الموجودات الثابتة إلى بيان الاجراءات التي يتوجب على الشركة تطبيقها لكي تضمن ان موجوداتها الثابتة لم تسجل بقيمة دفترية تزيد عن قيمتها القابلة للاسترداد (القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو القيمة المستعملة ايهما اعلى)، وإذا كانت "قيمتها الدفترية أكبر من القيمة القابلة للاسترداد فأنها قد انخفضت قيمتها" (Andre et al., 2017: 20). عند قياس المنافع الناتجة من استعمال الموجود، يتطلب" تقدير التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة الناتجة من الاستعمال المستمر للموجود الثابت مضافاً اليها قيمة التخلص منه "(قيمة الخردة) (ابو نصار وحميدات، ٢٠٠٩: ٣٥٩-٥٩٢).

رابعاً. التميز بين الاندثار والانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة

يعد التميز بين اندثار الموجودات الثابتة وانخفاض قيمة الموجودات الثابتة أمراً مهماً لوجود علاقة بين كل من الاندثار والانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة حيث انه يتم الاعتراف بوجود الانخفاض في القيمة في حالة زيادة القيمة الدفترية لتلك الموجودات عن قيمتها القابلة للاسترداد وان الاندثار الكبير (القسط المعجل) في بداية العمر الانتاجي للموجودات الثابتة يجعل من غير المحتمل ان يحدث هناك انخفاض في القيمة (Wielenberg & scholze, 2007: 2).

بعد توضيح كل من الاندثار والانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة فان هناك عدة فروقات بينهما ويمكن توضيحها كما في الجدول الاتي:

الجدول (١) مقارنة بين الاندثار والانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة

ت	الاندثار	الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة
١	ان مفهوم الاندثار يقوم على اساس النقص التدريجي في كلفة الموجود الثابت	ان الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة فانه مفاجئ اي قد يحدث انخفاض خلال العام أو لا يحدث
٢	ان الاندثار لا يعتبر اعادة تقييم للموجودات الثابتة حيث انه يتم توزيع تكلفة الموجود على العمر الانتاجي	الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة يقوم على اساس اعادة تقييم الموجودات الثابتة عن طريق تحديد القيمة القابلة للاسترداد للموجود الثابت
٣	الاندثار لا يعبر عن الانخفاض الاقتصادي في قيمة الموجود الثابت	الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة يعبر عن الانخفاض الاقتصادي في قيمة الموجود الثابت
٤	يتفق الاندثار مع مدخل التكلفة التاريخية في القياس	الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة ناتج عن تطبيق مدخل القيمة العادلة

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على (عابد، ٢٠٠٦: ١٣).

خامساً. مفهوم قرار الاستثمار في الموجودات الثابتة

القرار هو الاختيار بين بديلين او أكثر من خلال دراسة عميقة لمشكلة القرار، وتعتبر عملية اتخاذ القرارات من اهم المهام المناطة للمديرين لذلك يطلق عليها قلب الادارة وكذلك يطلق على المديرين بمتخذي القرار، وذلك لأن نجاح الشركة يتوقف على فاعلية القرار وما بإمكانه من تحقيق اهدافها وانماء مصالحها (حسن، ٢٠١٧: ٥٤)، وان نجاح القرارات الاستثمارية يعتمد على توفر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، وأن هذه المعلومات يتم الحصول عليها من مصادر عدة اهمها القوائم المالية (الساعدي والشاوي، ٢٠١٣: ٩٠).

تولي الإدارة في الشركات اهتماماً كبيراً للاستثمار في الموجودات الثابتة، وذلك لما له من أثر في سيولة وربحية الشركة في الاجلين الطويل والقصير، وحصر صلاحية اتخاذ القرار الاستثماري في الموجودات الثابتة بأعلى مستوى اداري في الهيكل التنظيمي (الفضل وآخرون، ٢٠٠٧: ٣٣٧).

لكي تتمكن الشركة من اتخاذ قرار استثماري رشيد تحتاج إلى معلومات ترشد المديرين عند المقارنة بين البدائل الاستثمارية، حيث إن القرارات الرشيدة لا يمكن اتخاذها دون توفر معلومات ذات جودة عالية (Faiz & Edirisinghe 2009: 34)، (جمعة، ٢٠١١: ٤٢٩)، مما يؤدي إلى " التخصيص الرشيد لرأس المال أي تعظيم المنافع (عوائد الاستثمارات) المتاحة من استخدام الأموال المتاحة للاستثمارات الرأسمالية "(الرماحي، ٢٠٠٩: ٣٣)، وذلك لأن في هكذا نوع من القرارات لا يتوفر لدى الشركة الموارد الكافية لأكثر من مشروع اي يجب ان تخصص هذه الموارد بشكل رشيد (أبو نصار، ٢٠٠٨: ٢٢١)، وكذلك قبل الدخول بأي مشروع استثماري في الموجودات الثابتة يجب التأكد من المنافع التي يوفرها ذلك الموجود سواء كانت تخفيض النفقات أو زيادة الايرادات (السعايدة، ٢٠٠٧: ٣٥)، وان الاستثمار الرشيد له تأثير على مستوى المدخلات للشركة، حيث يزيد من الانتاجية وبعدها زيادة الارباح (عمر ويعقوب، ٢٠١٤: ١١). يتوقف نجاح المشروع الاستثماري إلى حد كبير على سلامة القرارات الاستثمارية التي يتم اتخاذها من قبل الشركة، وذلك بسبب تميز القرارات الاستثمارية عن القرارات التشغيلية بعدة مميزات منها انها قرارات تترتب عليها تكاليف ثابتة واعباء لا يمكن بسهولة الرجوع عنها او تعديلها اذا كانت القرارات غير رشيدة، والقرار الاستثماري يعد من اهم القرارات وربما لا يوجد قرار في قطاع

الاعمال اخطر وأهم منه ويعرف على انه "عملية تقييم المشاريع الاستثمارية المقامة واختيار المشاريع الرابحة وتحديد حجم الموازنة الرأسمالية المثلى"(الشدود، ٢٠١٣: ٢).

سادساً. أنواع القرارات الاستثمارية التي تتضمنها الموازنة الرأسمالية

يرتبط مفهوم الاستثمار بالموازنة الرأسمالية وذلك لأن الموازنة الرأسمالية تشتمل على تدفقات نقدية خارجة في الوقت الحاضر وذلك لغرض تحقيق عوائد في المستقبل، فالشركة تتوقع ان تحقق عوائد مستقبلية عندما تنفق الأموال في الوقت الحاضر للاستثمار في الموجودات الثابتة وتتضمن الموازنة الرأسمالية قرارات عدة منها (قرارات استبدال الموجودات الثابتة "الاحلال"، قرارات التوسع، قرارات التحديث). (Giovanis & Georgios, 2012: 133-136)

سابعاً. أثر الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة على قرارات الاستثمار

يفترض ان يتم استبدال الموجودات الثابتة في الوقت المناسب، لكن هذا الامر لا يحدث دائماً وذلك لما يحتاجه اتخاذ قرار الاستبدال من معلومات ملائمة، ولكي تكون المعلومات ملائمة لاتخاذ القرار فإنها يجب ان تتصف بعدد من الخصائص وأهم هذه الخصائص هي توفير المعلومات في الوقت المناسب لأن التأخير باتخاذ القرار سيؤدي إلى تحمل الشركة تكاليف ناتجة من تدهور الموجود الثابت او عدم ملائمته للغرض المطلوب وكذلك ان اتخاذ قرار باستبدال الموجود الثابت بوقت مبكر سيحرم الشركة من المنفعة المتبقية من استخدام الموجود وأن كلا الامرين سيضر بالشركة ولهذا فأن اتخاذ قرار الاستبدال بالوقت المناسب سيساعد الشركة من تفادي تلك المخاطر، وان استخدام الشركة الاسلوب التقليدي (استهلاك الموجود الثابت حسب طريقة الاستهلاك المتبعة) من اجل اتخاذ قرار استبدال الموجودات الثابتة سوف يعرضها إلى ضعف الكفاءة التشغيلية ايضاً، ويمكن ان يوفر القياس المحاسبي لانخفاض قيمة الموجودات الثابتة وسيلة لاستبدال الموجودات في الوقت المناسب بشرط توفر الاموال الكافية لذلك (Wending, 2011: 39).

ما يؤيد ذلك هو ان القيمة الدفترية للموجودات الثابتة المأخوذة من قوائم الشركة والمعدة وفق مدخل التكلفة التاريخية لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات لعدم اخذها تغير القيمة الشرائية للنقود، ولذلك فهذه القيمة ليست حقيقية (سعيد، ٢٠٠٩: ٢٨٨)، ويعتبر الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة مكملاً للاندثار للوصول إلى القيمة الحقيقية للموجود الثابت عندما تزيد قيمته الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد (Sofia, 2007: 7)، ومن اجل الوصول إلى قيمة الموجود الثابت الحقيقية في حال انخفاض قيمة الموجودات الثابتة (وبالتالي قيمة الشركة) فأنه يجب تقديم معلومات عن العوائد المستقبلية المتوقعة لتحديد قيمة الموجودات الثابتة من اجل الاعتراف بانخفاض القيمة والتي من شأنها ان تخفض من حالة عدم اليقين بشأن قيمة الموجود الثابت والعوائد المستقبلية للشركة (Vanza et al., 2018: 22- 40).

ان المحاسبة عن انخفاض قيمة الموجودات الثابتة سوف يمكن الشركة من تجنب المشروع غير الفعال والاستمرار في المشروع الفعال من خلال قياس مقدار الانخفاض في القيمة وبالتالي سيحسن ذلك من قرارات الاستثمار في الموجودات الثابتة، وذلك لأن المعلومات المحاسبية غير المتحيزة او المحايدة (تخدم كافة الاطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية) هي أكثر فائدة لاتخاذ القرارات (Gox &Wagenhofer, 2008: 2-6).

لابد من التقييم المستمر للموجودات الثابتة التي تمتلكها الشركة، اذ قد تحتاج هذه الموجودات إلى صيانة وعلى نحو سريع او قد توفر هذه الموجودات قدرة تنافسية ضعيفة الان،

ولذلك فأن استبدال الموجودات الثابتة ليس بالضرورة ان يعود إلى استهلاك الموجود، فقد تحتاج الشركة الاستثمار في موجودات حديثة تمكنها من زيادة قدرتها التنافسية وزيادة العوائد التي تدرها هذه الموجودات (عمر ويعقوب، ٢٠١٤: ١٢-١٤) وكذلك الاستثمار في موجودات حديثة سوف يخلق صورة ايجابية عن الشركة لدى الزبائن (بني لام والعبيدي، ٢٠١٦: ١٩٦)، وان تحديد القيمة الحقيقية للموجود الثابت يوفر معلومات ملائمة لاتخاذ قرار الاستبدال وكذلك يمكن الشركة من تحديد سعر البيع، وعليه فأن التقييم وفق مدخل التكلفة التاريخية يعد غير ملائم لاتخاذ قرار استبدال الموجودات الثابتة (الذهبي ومحمد، ٢٠٠٦: ١١٤-١٢٧).

ان الموجودات الثابتة معرضة لانخفاض القيمة مما يؤدي إلى انخفاض الانتاج وزيادة نفقات الصيانة والتشغيل، وسبب ذلك قد يكون التقدم التكنولوجي، ولذلك فقد يتطلب من الشركة الاستثمار في موجودات حديثة تخفض من تكاليف التشغيل وتزيد من الإنتاجية، وهذا ما يدفع إلى التفرقة بين العمر الاقتصادي للموجود الثابت وبين العمر الانتاجي المقدر في بداية حياته الموجود، ويتطلب هذا اختبار انخفاض القيمة للموجود الثابت عند توفر مؤشر يدل على حدوث انخفاض في القيمة لتحديد اي الموجودات الثابتة سوف يتم التخلص منه قبل نهاية العمر الانتاجي المقدر(Cesca & Novaes, 2012: 6).

يؤثر انخفاض قيمة الموجودات الثابتة في قرارات الاستثمار وذلك من ناحية تأثير عكس خسارة الانخفاض في قرارات المدير حيث انه يتم الاستثمار في الموجودات الثابتة التي تتعرض لانخفاض القيمة اذا كان بالإمكان عكس خسارة الانخفاض ولا يتم الاستثمار في الموجودات الثابتة التي تتعرض لانخفاض القيمة اذا لم يكن للشركة المقدرة على عكس خسارة الانخفاض، حيث ان المعالجة المحاسبية لعكس خسارة الانخفاض في القيمة تعتبر احد الاختلافات المهمة بين معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ومبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) حيث ان المعايير الدولية للتقارير المالية تسمح بعكس خسارة الانخفاض في حال توفر الدليل على ارتفاع قيمة الموجود الثابت ولذلك سوف يتخذ المدراء القرار بالاستثمار في الاقسام المعطلة في الشركة اذا كان بإمكانهم ان يعكسوا الخسارة السابقة للانخفاض في القيمة، وذلك لان المعالجات المحاسبية البديلة يمكن ان تؤثر في قرارات الاستثمار في الموجودات الثابتة، اما وفق مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً فلا يسمح بعكس خسارة الانخفاض السابقة للموجود الثابت لذلك لا يتخذ المدراء قرار الاستثمار في الاقسام المعطلة في الشركة لعدم امكانيتهم من عكس خسارة الانخفاض مقابل الاستثمار في الموجودات الثابتة الجديدة (Rennekamp et al., 2015: 739).

المحور الثالث: الجانب العملي

تطبيق المعيار ٣٦ في شركة المنصور

تعد الشركات الدوائية وبالأخص شركة المنصور من الشركات المهمة في العراق نتيجة الطلب والحاجة الشديدة على منتجاتها، الا ان هذه الشركة وغيرها من الشركات الصناعية العاملة داخل العراق تعاني من عدم رشد قرارات الاستثمار في الموجودات الثابتة، تتخذ الشركة سنوياً عدد من القرارات التي تتعلق بالموجودات الثابتة التي تستخدمها في الانتاج وليس هناك سياسة واضحة وثابتة تتبعها الشركة لاتخاذ هذه القرارات وهناك الكثير من السياسات التي تتبعها، بالاعتماد أما على عطل الموجود وتوقفه تماماً عن العمل أو اندثاره بشكل كامل أو رغبة منها

بإنتاج منتج جديد أو بمواصفات مختلفة عن التي تنتجها حالياً، وقد اتخذت الشركة العديد من القرارات في عام (٢٠١٦) فيما يخص الموجودات الثابتة.

يتم تطبيق خطوات اختبار الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة على بيانات شركة المنصور لوجود مؤشرات تدل على انخفاض قيمة الموجودات الثابتة، لذلك فأنه بالبدء يتطلب تحديد القيمة الدفترية للموجودات الثابتة والمولدة للنقد، وبما ان ليس بالإمكان تحديد التدفقات النقدية المستقبلية لكل موجود او خط انتاجي بشكل منفرد لذلك سيتم تحديد التدفقات النقدية لجميع الموجودات الثابتة والتي تعتبر كوحدة توليد نقد.

الاتي جدول يضم التدفقات النقدية الفعلية للشركة وكما تم تحديدها من قبل الادارة المالية للشركة ولمدة (٥) سنوات لكون ان متوسط اعمار الموجودات الثابتة التي تمتلكها لشركة هو (٥) سنوات وهي كما يأتي علماً ان جميع المبالغ التي ستذكر في هذا المبحث هي بالدينار العراقي.

الجدول (٢) التدفقات النقدية الفعلية لشركة المنصور الدوائية

السنة	التدفقات الداخلة	التدفقات الخارجة	صافي التدفقات النقدية
٢٠١٣	٢,٩٦١,٠٤٩,١٣٣	٢,٦٥٠,٢٧٣,٦٧٤	٣١٠,٧٧٥,٤٥٩
٢٠١٤	١,٤٧٨,٨٩٦,٢٤٦	١,٨٠٢,٦٠٦,١٢٧	(٣٢٣,٧٠٩,٨٨١)
٢٠١٥	٣,١٣٣,٠٨٩,٣١٠	٢,٤٨٧,٨١٥,٤٩٥	٦٤٥,٢٧٣,١٨٥
٢٠١٦	٢,٠٠٨,٨٧٠,٥٠٥	٢,٠٨١,٩٧٩,٥٩٨	(٧٣,١٠٩,٠٩٣)
٢٠١٧	٢,٤٨٦,٩٠٩,٧٥٧	٢,٦٦٢,٦٧٨,٢٩٢	(١٧٥,٧٦٨,٥٣٥)
المجموع	١٢,٠٦٨,٨١٤,٩٥١	١١,٦٨٥,٣٥٣,١٨٦	٣٨٣,٤٦١,١٣٥

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات الشركة.

من الملاحظ ان التدفقات النقدية الداخلة للشركة عينة البحث هي ليس مستقرة او تسير باتجاه خطي فهي تتذبذب فنلاحظ انخفاضها في سنة ٢٠١٤ عن ٢٠١٣ وارتفاعها بشكل كبير في سنة ٢٠١٥ ثم عادت لتنخفض في عام ٢٠١٦ وبعدها ارتفعت في عام ٢٠١٧ وكذلك الحال يسري على التدفقات الخارجة، ونلاحظ ان الشركة عانت من كون صافي تدفقاتها النقدية سالبة في كل من عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٧.

الخطوة الثانية لتطبيق المعيار هي تحديد التدفقات النقدية المستقبلية اللاحقة لسنة ٢٠١٦ ولمدة (٥) سنوات وكما يأتي:

الجدول (٣) يمثل التدفقات النقدية المستقبلية اللاحقة لسنة ٢٠١٦ ولمدة (٥) سنوات

السنة	التدفقات النقدية المستقبلية الداخلية	التدفقات النقدية المستقبلية الخارجية	صافي التدفقات النقدية المستقبلية
٢٠١٧	٣,٠٢٥,٦٦٧,٤٤٢	٢,٨٦٥,٩١١,٥١٦	١٥٩,٧٥٥,٩٢٦
٢٠١٨	٢,٩١١,٧٤٥,٠٩٥	٢,٧١٥,٠٨٣,٥١٢	١٩٦,٦٦١,٥٨٣
٢٠١٩	٣,٠٠٩,١٧٤,٠١٥	٢,٧٩٨,٦٣٧,٩١٣	٢١٠,٥٣٦,١٠٢
٢٠٢٠	٣,١٠٦,٦٠٢,٩٣٦	٢,٨٨٢,١٩٢,٣١٤	٢٢٤,٤١٠,٦٢٢
٢٠٢١	٣,٢٠٤,٠٣١,٨٥٦	٢,٩٦٥,٧٤٦,٧١٥	٢٣٨,٢٨٥,١٤١
المجموع	١٥,٢٥٧,٢٢١,٣٤٤	١٤,٢٢٧,٥٧١,٩٧٠	١,٠٢٩,٦٤٩,٣٧٤

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

الجدول (٤) يمثل الية احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية

السنة	صافي التدفقات النقدية المستقبلية	معامل الخصم لمعدل ٨%	القيمة الحالية
٢٠١٧	١٥٩,٧٥٥,٩٢٦	٠,٩٢٠	١٤٦,٩٧٥,٤٥١
٢٠١٨	١٩٦,٦٦١,٥٨٣	٠,٨٥٧	١٦٨,٥٣٨,٩٧٦
٢٠١٩	٢١٠,٥٣٦,١٠٢	٠,٧٩٤	١٦٧,١٦٥,٦٦٤
٢٠٢٠	٢٢٤,٤١٠,٦٢٢	٠,٧٣٥	١٦٤,٩٤١,٨٠٧
٢٠٢١	٢٣٨,٢٨٥,١٤١	٠,٦٨١	١٦٢,٢٧٢,١٨١
المجموع	١,٠٢٩,٦٤٩,٣٧٤		٨٠٩,٨٩٤,٠٧٩

المصدر: اعداد الباحثان.

ان القيمة الدفترية لموجودات الشركة ولسنة ٢٠١٦ تبلغ ١,٦٤٩,٥٩٨,٥٠٠ بينما القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية لموجودات الشركة والمولدة للنقد هي ٨٠٩,٨٩٤,٠٧٩ ولذلك يوجد فرق كبير بينها وبين والقيمة الدفترية قبل تطبيق معيار ٣٦ وهذا يدل على وجود خسارة انخفاض في قيمة موجودات الشركة لسنة ٢٠١٦ وتبلغ الخسارة (٨٣٩,٧٠٤,٤٢١) واحتسبت كما يأتي:

القيمة الحالية ٨٠٩,٨٩٤,٠٧٩

- القيمة الدفترية ١,٦٤٩,٥٩٨,٥٠٠

خسارة الانخفاض (٨٣٩,٧٠٤,٤٢١)

سيتم توزيع خسارة الانخفاض على موجودات الشركة المولدة للنقد والتي يوجد عليها مؤشرات انخفاض في القيمة وسيتم توزيع خسارة الانخفاض على اساس نسبة كل موجود إلى مجموع الموجودات المولدة للنقد.

الجدول (٥) يمثل توزيع خسارة الانخفاض على الموجودات الثابتة لعام ٢٠١٦

الموجود الثابت	القيمة الدفترية	حصة الموجود الثابت من خسارة الانخفاض	القيمة الدفترية بعد تنزيل خسارة الانخفاض
المباني	**٦٧٥,٩٣٧,٢٤٦**	**٣٤٤,٠٧٦,١٤٥**	**٣٣١,٨٦١,١٠١**
قسم الشراب	١٣٩,٠٢٥,٤١٥	٧٠,٧٦٨,٨٩٠	٦٨,٢٥٦,٥٢٥
قسم الحبوب	٢٩٠,٥٥٣,٨٥٠	١٤٧,٩٠٢,٢٦٣	١٤٢,٦٥١,٥٨٧
المخازن	١٢٠,٧٧٢,٣٨٠	٦١,٤٧٧,٤٤٥	٥٩,٢٩٤,٩٣٥
ورشة الصيانة	٥٤,٠١٧,٥٣٠	٢٧,٤٩٦,٨٤٧	٢٦,٥٢٠,٦٨٣
المختبر البيولوجي	٢٨,٥٣٩,٩٤٠	١٤,٥٢٧,٨٤٦	١٤,٠١٢,٠٩٤
المختبر الكيمياوي	٢٩,٥١١,٢٢٦	١٥,٠٢٢,٢٦٥	١٤,٤٨٨,٩٦١
محطة الماء	١٣,٥١٦,٩٠٥	٦,٨٨٠,٥٨٩	٦,٦٣٦,٣١٦
الآلات والمعدات	**٨٧٥,٥٠٠,٨٩٣**	**٤٤٥,٦٦١,١٥٣**	**٤٢٩,٨٣٩,٧٤٠**
خط الشراب الاول			
ماكنة الشراب	٣٦,٠٠٠,٠٠١	١٨,٣٢٥,٢٨٣	١٧,٦٧٤,٧١٨
خزانات التحضير	٤٦,٥٩٩,٧٦٦	٢٣,٧٢٠,٩٤١	٢٢,٨٧٨,٨٢٥

الموجود الثابت	القيمة الدفترية	حصة الموجود الثابت من خسارة الانخفاض	القيمة الدفترية بعد تنزيل خسارة الانخفاض
خط السوائل	٥٣,٦٤٦,٠٠٠	٢٧,٣٠٧,٧٢٥	٢٦,٣٣٨,٢٧٥
خط التعبئة وكبس الاغطية	١٨,٦٤٤,٤٥١	٩,٤٩٠,٦٨٩	٩,١٥٣,٧٦٢
خط تجفيف القناني	٢٩,٦٥٣,٣٣٠	١٥,١٠٤,٧٩٢	١٤,٥٤٨,٥٣٨
الآلات الاضافية + الات خدمية	١٠٧,٩١٢,٢٨٥	٥٤,٩٣١,١٩٨	٥٢,٩٨١,٠٨٧
خط الشراب الثاني			
ماكنة الشراب	٧٩,٣٧٣,٣٤٤	٤٠,٤٠٣,٨٦٠	٣٨,٩٦٩,٤٨٤
الآلات الاضافية والملحقات	١ (دينار)	٠	١ (دينار)
خط الحبوب			
ماكنة الحبوب (تحضير + حلات الكسوة)	٢١٦,٦٩٤,٠٠٠	١١٠,٣٠٤,٩٦٨	١٠٦,٣٨٩,٠٣٢
ماكنة كبس الحبوب	١٢٨,٣١١,٦٢٥	٦٥,٣١٥,١٨٩	٦٢,٩٩٦,٤٣٦
سيت اصابع الكبسول	٤٦,٠٢٨,٥١١	٢٣,٤٣٠,١٥٢	٢٢,٥٩٨,٣٥٩
خط تعبئة وتغليف الكبسول	٦,٦٧٥,٠٠٠	٣,٣٩٧,٨١٢	٣,٢٧٧,١٨٨
مضخة ماء	٢,٧٩٤,٨٠٠	٣٢٥,٧٨٢	١,٣٧٢,١٤٨
ميزان الكتروني	٦٤٠,٠٠٠	٢٣,٦١٩,٢٥٣	٣١٤,٢١٨
الآلات الاضافية	٢,٧٩٤,٨٠٠	١,٤٢٢,٦٥٢	١,٣٧٢,١٤٨
خط الماء المقطر (منظومة متكاملة)	٣٢,٢٢٣,٢٣٥	١٦,٤٠٢,٧٧٤	١٥,٨٢٠,٤٦١
خط المساحيق	١٢,٥٥٢,٢٨٢	٦,٣٨٩,٥٥٨	٦,١٦٢,٧٢٤
خط المراهم	١٢,٥٥٢,٢٨٢	٦,٣٨٩,٥٥٨	٦,١٦٢,٧٢٤
مولدات الطاقة	**٣٩,٥٩٠,٣٦١**	**٢٠,١٥٢,٩٠٤**	**١٩,٤٣٧,٤٥٧**
اجهزة مختبرية	**٥٨,٥٧٠,٠٠٠**	**٢٩,٨١٤,٢١٩**	**٢٨,٧٥٥,٧٨١**
المجموع الكلي	**١,٦٤٩,٥٩٨,٥٠٠**	**٨٣٩,٧٠٤,٤٢١**	**٨٠٩,٨٩٤,٠٧٩**

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات الشركة.

سيتم تقسيم القرارات وفق التسلسل المتبع من قبل شركة المنصور وحسب الاهمية النسبية لكل قرار وسيتم توزيع نسب الانخفاض في قيمة الموجودات المكونة من (٢٤) والتي تتدرج من (صفر إلى ٠,٢٣١٢) والمرتبة ترتيب تصاعدي حسب قانون الربيعيات[*] في الاحصاء إلى اربع ارباع على ان يكون الربيع الاول تحت تسلسل (٦) والذي قيمته (٠,٠٠٦) ويقسم القيم إلى قسمين القسم الذي قبله يضم (٢٥%) من القيم، والربيع الثاني والذي يقسم القيم إلى قسمين كل منهما يمثل (٥٠%) من القيم وان تسلسل هذا الربيع هو (١٢) والذي قيمته (٠,٠٢٧)، والربيع الثالث والذي هو ايضاً يقسم القيم إلى قسمين على ان يكون القسم المتبقي بعده يمثل (٢٥%) من القيم والتي تمثل قيم الربيع الرابع. وان تسلسل الربيع الثالث في القيم هو (١٨) والذي قيمته (٠,٠٧) اما الربيع

[*] قانون الربيعات

الربيع الأول: $Q1 = n/٤$

الربيع الثاني: $Q1 = n/٢$

الربيع الثالث: $Q1 = 3\ n/٤$

حيث أن: (n) تمثل عدد القيم المرتبة تصاعدياً و (Q) تمثل الربيع، وللمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى: (المشهداني، هرمز، ١٩٨٩: ٢١٤).

الرابع فأن قيمته هي القيمة الاخيرة من القيم (نسب الانخفاض) المرتبة تصاعدياً وتحت تسلسل (٢٤) نسبة، لذلك سيتم تقسيم هذه النسب وحسب الارباع وبالتسلسل على القرارات المتسلسلة والتي تم تحديدها مسبقاً وكما يأتي:

الجدول (٦) توزيع القرارات الاستثمارية حسب نسبة الخسارة الناتجة عن انخفاض قيمة الموجودات الثابتة في شركة المنصور.

المباني	الآلات والمعدات	مولدات الطاقة	اجهزة مختبرية	نسبة الخسارة
لا يوجد قرار	لا يوجد قرار	لا يوجد قرار	لا يوجد قرار	٠,٠٠٦---٠
صيانة	صيانة	صيانة	صيانة	٠,٠٢٧---٠,٠٠٦٤
توسيع(*)	استبدال	استبدال	استبدال	٠,٠٧---٠,٠٢٨
إغلاق(**)	تخلص	تخلص	تخلص	٠,٢٣١٢---٠,٠٧٤

المصدر: اعداد الباحثان.

الجدول التالي هو مقسم كما يأتي:

- نسبة الانخفاض تمثل القياس للمتغير المستقل (الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة).
- القرار قبل، يمثل القرار المتخذ من قبل الوحدة الاقتصادية قبل تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة.
- القرار بعد يمثل القرار المقترح من قبل الباحث مستنتج ذلك من خلال وجود انخفاض في قيمة الموجودات الثابتة وكما يأتي:

الجدول (٧) المفاضلة بين القرارات التي اتخذتها الشركة والتي ستتخذها عند تطبيق المعيار ٣٦

الموجود الثابت	نسبة الانخفاض	القرار قبل	القرار بعد	الترجيح
قسم الشراب	٠,٠٨٤	صيانة	تخلص	١
قسم الحبوب	٠,١٧	صيانة	تخلص	١
المخازن	٠,٠٧	صيانة	توسيع	١
ورشة الصيانة	٠,٠٣	صيانة	توسيع	١
المختبر البيولوجي	٠,٠١٧	صيانة	صيانة	٠
المختبر الكيمياوي	٠,٠١٧	صيانة	صيانة	٠
محطة الماء	٠,٠٠٨	صيانة	صيانة	٠
ماكنة الشراب١	٠,٠٢	--	صيانة	١
خزانات التحضير	٠,٠٢٨	صيانة	استبدال	١
خط السوائل	٠,٠٣	صيانة	استبدال	١
خط التعبئة والاغطية	٠,٠١	صيانة	صيانة	٠
خط تجفيف القناني	٠,٠١٨	صيانة	صيانة	٠
الآلات الاضافية	٠,٠٦٥	استبدال	استبدال	٠
ماكنة شراب٢	٠,٠٤٨	--	استبدال	١
الآلات الاضافية	٠	--	--	٠
ماكنة حبوب	٠,١٥٩٧	--	تخلص	١

(*) بسبب انه لا يوجد استبدال للمباني في الشركة بل الشركة تقوم بتوسيع مبانيها في حال عدم كفاية الصيانة لتلبية حاجتها للمباني.

(**) بسبب ان الشركة كموقع واحد فلا يمكن التخلص من بناية دون اخرى وبذلك فأنها تغلق الخط الخاسر.

الموجود الثابت	نسبة الانخفاض	القرار قبل	القرار بعد	الترجيح
ماكنة كبس الحبوب	٠,٠٧٧	--	تخلص	١
سيت اصابع	٠,٠٢٧	--	صيانة	١
خط تعبئة الكبسول	٠,٠٠٤	--	--	٠
مضخة ماء	٠,٠٠١	--	--	٠
ميزان الكتروني	٠,٠٠٠٣	--	--	٠
الات اضافية	٠,٠٢٨	--	استبدال	١
خط الماء المقطر	٠,٠٢	--	صيانة	١
خط المساحيق	٠,٠٠٧	--	صيانة	١
خط المراهم	٠,٠٠٦	--	--	٠
مولدات طاقة	٠,٠٢	--	صيانة	١
اجهزة مختبرية	٠,٠٣٥	استبدال	استبدال	٠
المجموع	%١٠٠			١٥

المصدر: اعداد الباحثان.

التحليل الاحصائي للجانب العملي

الجدول (٨) وصف البيانات لسنة ٢٠١٦

Descriptive Statistics								
	N	Range	Minimum	Maximum	Sum	Mean		Std. Deviation
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic
x	27	0.17	0.00	0.17	1.00	0.0370	0.00839	0.04362

يمثل الجدول (٨) وصف لبيانات سنة ٢٠١٦ للعينة تحت البحث إذ كان عدد المشاهدات لانخفاض قيمة الموجودات هو٢٧ مشاهدة أذ كان قيمة المتوسط لها هو ٠,٠٣٧ بخطأ معياري ٠,٠٠٨٣٩ بانحراف معياري ٠,٠٤٣٦٢.

الجدول (٩) تصنيف البيانات للترجيح قبل استخدام نموذج الانحدار اللوجستي لسنة ٢٠١٦

Classification Table[a,b]					
			Predicted		
	Observed		الترجيح		Percentage Correct
			0	1	
Step 0	الترجيح	0	0	12	.0
				44%	
		1	0	15	100.0
				56%	
	Overall Percentage				55.6
a. Constant is included in the model.					
b. The cut value is .500					

من الجدول (٩) نلاحظ ان نسبة الترجيح عند (٠) هو ٤٤% وبتكرار قدره ١٢، وأن نسبة الترجيح عند (١) هو ٥٦% بتكرار مقداره ١٥ وأن النسبة الكلية للترجيح هي ٥٥,٦ %.

الجدول (١٠) قيمة معامل الارتباط وقيمة معامل التحديد لنموذج الانحدار اللوجستي لسنة ٢٠١٦

Model Summary				
Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	correlation	Sig.
1	27.967[a]	0.287	0.535	0.000
a. Estimation terminated at iteration number 7 because parameter estimates changed by less than .001.				

من الجدول (١٠) نلاحظ أن قيمة الارتباط تساوي ٠,٥٣٥ حيث كانت القيمة المعنوية (.sig) اقل من ٠,٠٥ وهذا يدل على معنوية الارتباط بين انخفاض قيمة الموجودات والقرارات، وان قيمة معامل التحديد تساوي ٠,٢٨٧ وهذا يعني أن انخفاض الموجودات فسر ما نسبته ٢٨,٧% من التغير في القرارات.

الجدول (١١) تصنيف البيانات للترجيح بعد استخدام نموذج الانحدار اللوجستي لسنة ٢٠١٦

Classification Table[a]					
	Observed		Predicted		
			الترجيح		Percentage Correct
			0	1	
Step 1	الترجيح	0	10	2	83.3
			37%	7%	
		1	4	11	73.3
			14.8%	40.7%	
	Overall Percentage				77.8
a. The cut value is .500					

من الجدول (١١) نلاحظ ان نسبة الترجيح عند (٠،٠) هو ٣٧% وبتكرار قدره ١٠، وأن نسبة الترجيح عند (١,١) هو ٤٠,٧% بتكرار مقداره ١١ وأن النسبة الكلية للترجيح هي ٧٧,٨%، ونلاحظ هنا أن نسبة الترجيح الكلية بعد استخدام النموذج قد ازدادت وهذا يدل على افضلية استخدام نموذج الانحدار اللوجستي.

الجدول (١٢) معاملات نموذج الانحدار اللوجستي لسنة ٢٠١٦

Variables in the Equation						
		B	S.E.	Wald	df	Sig.
Step 1[a]	x	58.135	29.335	3.927	1	0.048
	Constant	-1.305-	0.757	2.976	1	0.085
a. Variable(s) entered on step 1: x.						

من الجدول (١٢) نلاحظ ان قيمة تأثير انخفاض قيمة الموجودات في قرارات الاستثمار هي ٥٨,١٣٥ بخطأ معياري قدره ٢٩,٣٣٥ ونلاحظ ان القيمة المعنوية للتأثير (.sig) هي اقل ٠,٠٥ وهذا يعني ان التأثير دال إحصائيا أي يوجد تأثير لانخفاض قيمة الموجودات في القرارات الاستثمارية.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. توصلت الدراسة إلى ان مقدار الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة يعد مكملاً للاندثار من اجل الوصول إلى القيمة الحقيقية للموجود الثابت، اذ ان الشركة عينة البحث تستخدم مدخل التكلفة التاريخية في تسجيل موجوداتها حتى تاريخ التخلص من هذا الموجود دون الأخذ بنظر الاعتبار اي تغير في قيمة الموجودات الثابتة، وبالتالي فأن الاندثار المحتسب لا يعبر عن مقدار الانخفاض الحقيقي في قيمة الموجودات لاعتماده على تقدير العمر الانتاجي في تاريخ الحصول على الموجود وتوزيع كلفة الموجود على العمر الانتاجي فقط.

٢. ان المعلومات التي تنتج بعد تطبيق معيار ٣٦ هي معلومات حقيقية وتتمتع بالشفافية وتخفض من عدم اليقين حول المركز المالي للشركة.

٣. ان كل من التأخير والتقديم في وقت اتخاذ القرارات لا يخدم مصلحة الشركة لأن التقديم سيحرم الشركة من المنافع التي تتولد جراء استخدام الموجود للفترة المتبقية من عمره، والتأخير سوف يحرم الشركة من الاستفادة من الموجودات الجديدة وكذلك سوف يحملها تكاليف تتعلق بتدهور الموجود القديم مثل الصيانة.

٤. وجود إثر ذات دلالة معنوية لانخفاض قيمة الموجودات الثابتة في قرارات الاستثمار.

التوصيات

١. بإمكان الشركة ان تتخذ من معيار ٣٦ اساساً لغرض اتخاذ القرارات الاستثمارية وخصوصاً ان اغلب قراراتها التي اتخذتها هي غير صحيحة.

٢. بإمكان الشركة عينة البحث تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الموجودات من اجل الوصول إلى القيمة الحقيقية لموجوداتها الثابتة وكذلك الحصول على المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات وخصوصاً ان هناك مؤشرات انخفاض في القيمة.

٣. ضرورة اتباع الشركة لسياسة علمية ثابتة لاتخاذ القرارات من اجل الوصول إلى قرارات رشيدة.

٤. على الشركة ان تستخدم المعيار كأساس لتحديد العمر الاقتصادي للموجود الثابت عن طريق تعديل العمر المقدر في تأريخ الحصول على الموجود.

المصادر

اولاً. المصادر باللغة العربية

أ. الوثائق والتقارير الرسمية للشركة والمقابلات الشخصية

١. السجلات المحاسبية للشركة عينة البحث.

٢. البيانات المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للشركة عينة البحث.

٣. المقابلة الشخصية مع موظفي الشركة عينة البحث.

ب. الرسائل الجامعية

١. الجعفر، ليث محمد سعيد محمد، (٢٠١١)، المحاسبة عن انخفاض قيمة الموجودات طويلة الاجل وفق المعايير المحاسبية الدولية وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية، **رسالة ماجستير** في المحاسبة غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

٢. حسن، نور فالح، (٢٠١٧)، تطوير نظام المعلومات المحاسبي على وفق متطلبات سلسلة القيمة لترشيد القرارات الادارية، **رسالة ماجستير** في المحاسبة غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
٣. عابد، محمد نواف حمدان، (٢٠٠٦)، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والافصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الموجودات الاصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية دراسة تطبيقية، **رسالة ماجستير** في المحاسبة غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، القاهرة.
٤.عوجه، حسنين كاظم (٢٠١١) القياس والافصاح عن القيمة العادلة لصافي اصول الوحدة الاقتصادية واهميتها في ترشيد القرارات الاستثمارية، **رسالة ماجستير** في المحاسبة، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٥. محمود، نجلاء عباس، (٢٠٠٩) اجراءات مراقب الحسابات للتحقق من صحة القياس المحاسبي في النشاط الزراعي، **رسالة دبلوم** في المحاسبة غير منشورة، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.

ج. الدوريات

١. بني لام، علي حسين نوري، العبيدي، علي محمود حسن، (٢٠١٦)، تأثير رأس المال المصرفي في تمويل الموجودات الثابتة للمصرف دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، مجلد١١، عدد٣٦، ص ١٨٦-١٩٧.
٢. الذهبي، جليلة عيدان حليحل، محمد، ايمان شاكر، (٢٠٠٦)، إثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على تقويم الموجودات الثابتة وانعكاسه على ارباح الوحدات الاقتصادية، **مجلة الادارة والاقتصاد**، عدد٥٩، ص ١١٤-١٣٢.
٣. الزبيدي، عبد الباسط علي جاسم، (٢٠٠٦)، الاندثار في التشريع الضريبي العراقي دراسة مقارنة، **الرافدين للحقوق**، مجلد٨، عدد٢٧، ص٢٩٧-٣٤٤.
٤. الساعدي، علاء عبد الحسين، الشاوي، الهام جعفر، (٢٠١٣)، اهمية قائمة التدفقات النقدية وتأثيرها على القرار الاستثماري، **مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية**، مجلد ١٥، عدد ١، ص ٨٩-١٠٩.
٥. سعيد، سوسن احمد، (٢٠٠٩)، امكانية الاختيار الامثل لطريقة تقييم الموجودات الثابتة للشركة العامة للمشروبات الغازية للمنطقة الشمالية في حال خصخصتها، **مجلة تنمية الرافدين**، مجلد ٣١، عدد ٩٦، ص٢٧٣-٢٩٠.
٦. الشدود، عدنان محمد، (٢٠١٣)، كفاءة القرار الاستثماري في العراق-محافظة ذي قار/دراسة حالة، **مجلة جامعة ذي قار**، مجلد ٨، عدد٤، ص ١-١٤.
٧. علاوي، خضير مجيد، (٢٠١٤)، القياس والافصاح المحاسبي لصافي الاصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادلة، **مجلة جامعة بابل/العلوم الإنسانية**، مجلد٢٢، عدد٦.
٨. عمر، فوزية غالب، يعقوب، اسماء أيوب، (٢٠١٤)، استخدام البرمجة الديناميكية في اتخاذ قرارات الاستبدال الاقتصادي للأصول الثابتة في الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية/البصرة، **مجلة العلوم الاقتصادية**، مجلد ٩، عدد ٣٦.

د. الكتب

١. جمعة، احمد حلمي، (٢٠١١)، **المحاسبة الادارية التخطيط والرقابة وصنع القرار**، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٢. الرماحي، نواف محمد عباس، (٢٠٠٩)، **المحاسبة الادارية**، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٣. السعايدة، فيصل جميل، (٢٠٠٧)، **المحاسبة الادارية لتخصص نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
٤. الفضل، مؤيد محمد؛ نور، عبد الناصر إبراهيم، الراوي، عبد الخالق مطلك، (٢٠٠٧)، **المحاسبة الادارية**، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
٥. كام، فيرنون، (٢٠٠٠)، **نظرية المحاسبة**، ترجمة، العبد الله، رياض، دار الكتب للطباعة والنشر الموصل، العراق.
٦. المشهداني، محمود حسن، هرمز، امير حنا (١٩٨٩) **الاحصاء**، بيت الحكمة، العراق.
٧. مطر، محمد عطية، السويطي، موسى، (٢٠١٢)، **التأصيل النظري للممارسات المهنية في مجالات: القياس والعرض والافصاح**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانياً. المصادر باللغة الانكليزية

A. First: Thesis

1. Sofia, Drampa, (2007), Impairment of assets: Some evidence from the stock exchange in Athens, **Thesis Introduction** to University of Greenwich in achieving the degree requirements of Doctor of Accounting.

B. Second: Periodicals & Research

1. André, Paul; Dionysiou, Dionysia; Tsalavoutas, Ioannis, (2017), Mandated disclosures under IAS 36 Impairment of Assets and IAS 38 Intangible Assets: Value relevance and impact on analysts' forecasts **https://ssrn.com/abstract=2982297**.
2. Bignon, Vincent; Biondi, Yuri; Ragot, Xavier (2009) An Economic Analysis of Fair Value Accounting as a Vector of Crisis, **http://ssrn.com/abstract=1474228.**
3. Cesca,Igor G;Novaes,Douglas D(2012) physical assets Replacement: an analytical approach, Decision Making Processes, **https://scholar.google.com/scholar.**
4. Faiz, R. B.; Edirisinghe, Eran A., (2009), Decision Making for Predictive Maintenance in Asset Information Management, **Interdisciplinary Journal of Information, Knowledge, and Management**, Vol.4, pp.23-35.
5. Giovanis, Nickolaos E; Georgios, Drogalas, (2012), Reasons for Promoting Fixed Asset Investment Projects in the Region of Greece, I**nternational Journal of Business and Social Science,** Vol. 3 No. 14, PP134-144.
6. Göx, Robert F; Wagenhofer, Alfred (2009) Optimal Impairment Rules: **http://ssrn.com/abstract=1160166.**
7. Laux, Christian; Leuz, Christian, (2009), The Crisis of Fair Value Accounting: Making Sense of the Recent Debate, **http://ssrn.com/abstract=1392645**.
8. Rennekamp, Kristina; Rupar, Kathy K; Seybert, Nicholas, (2015), Impaired Judgment: The Effects of Asset Impairment Reversibility and Cognitive Dissonance on Future Investment, **The Accounting Review**, Vol. 90, No. 2, pp. 739–759.
9. Vanza, Samir; Wells, Peter; Wright, Anna, (2018) Do asset impairments and the associated disclosures resolve uncertainty about future returns and reduce information asymmetry, **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, vol.14, pp.22-40.

10. Wendling, Thomas Emil, (2011) A Life Contingency Approach for Physical Assets: Create Volatility to Create Value, 2011 Enterprise Risk Management Symposium Society of Actuaries, **https://scholar.google.com/scholar.**
11. Wielenberg, Stefan; Scholze, Andreas (2007) Depreciation and Impairment: A Tradeoff in a Stewardship Setting, **http://ssrn.com/abstract=996554.**

Third:Reports & Professional issues

12. FASB, (2007), **Fair value measurement, statement of financial accounting standards no. 157**. Noy walk.
13. IASB & IFRSs, International Accounting Standard Board, **International Accounting Standard Impairment of Assets,** No. 36, London, United Kingdom, January 2008.